

انعكاسات النمو الديموغرافي على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر

✍ جويذة عميرة / أستاذة محاضرة جامعة الجزائر

عرفت الجزائر انفجارا ديموغرافيا مباشرة بعد خروج الاستعمار الفرنسي حيث كان كلا من معدل الولادات والوفيات مرتفعين على السواء حيث قدر الأول بـ 48,5‰ ما بين سنتي 1961 - 1965 والثاني في نفس الفترة قدر بـ 14,6‰ مخلفا بذلك معدل نمو طبيعي مقدّر بـ 33,9‰⁽¹⁾، وبقي الحال على نفسه خلال سنوات السبعينات والنصف الأول من الثمانينات حيث قدر هذان المعدلين حسب ترتيبهما السابق 43,9‰ و 11,8‰ سنة 1980 مخلفا معدل نمو طبيعي 32,1‰ وهو بذلك كان من أكبر معدلات النمو في العالم آنذاك.

إلا أنه مع حلول سنة 1981 عرف معدل الوفيات انخفاضا محسوسا حيث وصل إلى 9,5‰⁽²⁾ بينما معدل الولادات بدأ يعرف هذا الانخفاض منذ سنة 1986 حيث سجل معدل يقدر بـ 34,73‰ مشكلا معدل طبيعي مقدّر بـ 27,39‰⁽³⁾.

و منذ ذلك الوقت عرف هذان المعدلان انخفاضا تدريجيا إلى يومنا هذا حيث قدر معدل الولادات في سنة 2003 حوالي 20,36‰ ومعدل الوفيات 4,55‰ بينما معدل النمو الديموغرافي وصل إلى 15,8‰⁽⁴⁾.

1- Abdelhani Guend. La population de l'Algérie évolution passée et perspectives d'avenir, OPU, Alger, 1994, p10.

2- ONS. « Démographie, projections de populations 1990-2010 », in **collections statistiques**, n°66, Alger, 1994, p5.

3- ONS. « Démographie algérienne », in **Données statistiques**, n°188, Alger, Nov.1993, p2 .

4- ONS. « Démographie algérienne 2003 », in **Données statistiques**, n° 398, Alger, Juin 2004, p3.

هذا الانفجار الذي عرفته العشريتين الأوليتين بعد الاستقلال ترتب عنه مشاكل اجتماعية اقتصادية جمة نورد البعض منها.

أ- في مجال التعليم :

لقد بلغت نسبة الفئة السكانية في سن التمدرس في الجزائر 5 - 19 سنة في تعداد 1966، 37,5% وفي تعداد 1977، 39,4% و 38,4% سنة 1987⁽¹⁾ هذا التعداد بين أن هناك 5,1 مليون طفل التحقوا بالمدارس مقابل 1,4 مليون طفل لم يتوجهوا إليها قط⁽²⁾، فهذا العدد الكبير من السكان في فئة سن التمدرس جعل المنظومة التربوية تواجه صعوبات جمة لامتناسهم وتوضح ذلك نسبة الرسوب المدرسي في مرحلة التعليم الأساسي والمقدرة بـ 13,9% من ناحية. ومن ناحية أخرى نوعية التعليم التي تعرضت إلى تأثيرات كاحتفاظ الأقسام أي حوالي 35 تلميذ في المعدل في القسم الواحد بالمرحلة الأساسية⁽³⁾. وقد يرجع هذا الارتفاع في عدد التلاميذ بالأقسام إلى تطبيق سياسة تعميم التعليم، التي رسخت ابتداء من سنة 1976 مجانية التعليم وإلزاميته على جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 - 14 سنة. وبهذا ارتفع عدد المتدربين بشكل معتبر في الفترة الممتدة بين 1966 - 1987 وخلال هذه الفترة تضاعف عدد المتدربين في التعليم الأساسي في الطورين الأول والثاني بـ 33 مرة وعدد التلاميذ انتقل من 1,6 مليون إلى 5,3 مليون تلميذ في حين تضاعف العدد الإجمالي للسكان بـ 1,9 مرة فقط⁽⁴⁾.

كما ارتفع عدد تلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي 13 مرة والتعليم الثانوي بـ 40 مرة. والجدول التالي يبين لنا ذلك.

¹ - N. DEKKAR et autres. La démographie algérienne face aux grandes questions de société, CNEAP, FNUAP, Alger, Mai 1999, p 10.

² - ONS. Alger en questions chiffres, Alger, 1988, p 6.

³ - التقرير الوطني للندوة الدولية للسكان والتنمية، القاهرة من 5 - 13 سبتمبر 1994، الجزائر، 1994، ص 53.

⁴ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، الدورة 13،

الجزائر، ماي 1999، ص 59.

مكان الجدول

كما ارتفعت نسبة التمدرس بـ 2,22 نقطة بين السنتين الدراسيتين 2000-2001 إلى 2002-2003 حيث انتقلت من 90,49% إلى 92,69% وهذا يعود إلى تمدرس الإناث الذي انتقل من 88% إلى 90,2% (1).

ومن جهة نلاحظ أن هناك أكثر من 90% من الأطفال المتدربين هم من شمال الجزائر وتنخفض هذه النسبة إلى أقل من 70% في المناطق الجنوبية والمناطق القروية (2) ومن جهة أخرى، نلاحظ حتى ولو تم تسجيل هؤلاء التلاميذ في المدارس فإن نسبة التسرب تبقى عالية حيث بلغت نسبتهم سنة 1997 من التعليم الأساسي إلى غاية التعليم العالي 95% يعني ذلك أنه من بين 100 تلميذ التحق بالسنة الأولى أساسي لن يصل منهم إلى الطور الثالث/السنة السابعة أساسي سوى 87 تلميذ بمعدل تسرب في هذا المستوى قدره 13% و 40 تلميذ سوف ينتقلون إلى التعليم الثانوي/السنة الأولى ثانوي بمعدل تسرب إجمالي قدره 60% و 9% منهم فقط ينجحون في شهادة البكالوريا، ويزاولون الدراسات العليا بمعدل تسرب إجمالي قدره 91% ثم أن 5 طلاب فقط يحصلون على شهادة التعليم العالي، أي ما يعادل 95% من عدد المتدربين (3).

إن بقاء نسبة الرسوب المدرسي والامية مرتفعة والتي كانت تمثل 6,2% التي طابقت عددا متوسطا قدره 450000 تلميذ والذي ارتفع إلى 556526 تلميذا سنة 2003 منها 48% وخاصة بالنسبة للإناث يؤثر على عملية التنمية وتسارعها وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخاصة صحة وسلامة الإنجاب والسلوك الإنجابي، وكذا صحة وسلامة الأطفال وعلى قدرة الأفراد وخاصة المرأة على

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2003، الدورة 25، الجزائر، ديسمبر 2004، ص 15.

² - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول المنظومة التربوية، الجزائر، أكتوبر 1993، ص 33

³ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، المرجع السابق، ص 64.

الاستفادة من المعرفة في تحسين أوضاعها وأوضاع أسرتها. هذا رغم الاستثمارات المالية الضخمة التي تخصصها الدولة لقطاع التربية والتي لم تفي بالغرض المطلوب نتيجة ارتفاع عدد السكان في فئة التمدرس. فالنتائج تبقى أقل من الآمال المتعلقة بسبب سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية وكذا المعيشية بصفة عامة للطفل المتمدرس.

وبالرغم من النتائج الأخيرة التي تبين تناقص بسيط في نمو السكان بالجزائر، فإن الضغط الديموغرافي سيواصل تحت وقع القدرة على الإنجاب المتعلقة بدرجات تشكل السن في المجتمع الجزائري، ففي سنة 2005 سيلتحق بالمدرسة حوالي 814 000 تلميذ أي بارتفاع سنوي متوسط قدره 27% وأن تعداد الذين سيدخلون إلى المدرسة سيتطور إلى 10,5 مليون نسمة، أي 30% من مجموع السكان مقابل 26% سنة 1993، وسترتفع نسبة الرسوب المدرسي وانخفاض نسبة النجاح في البكالوريا أي حوالي 300 000 شاب سيطردون من المنظومة التربوية كل عام⁽¹⁾

ب- في مجال السكن :

لقد برمج في المرحلة الأولى من التخطيط 20.545 مسكن للفترة الممتدة ما بين 1967-1969 و 41.115 مسكن ما بين 1970 - 1973 و 156.681 مسكن ما بين 1974 - 1977⁽²⁾، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا بنسبة ضئيلة جدا مقارنة مع النمو الديموغرافي الذي كان آنذاك، حيث أنجز حوالي 45.201 مسكنا فقط ومنه فمنذ سنة 1979 زادت أزمة السكن تعقيدا أكثر فأكثر خاصة مع النقص الذي شهده قطاع البناء.

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي. تقرير حول المنظومة التربوية، الرجع السابق، ص 36

² - Nadir Abdellah. BENMATTI. *L'habitat du tiers monde cas l'Algérie*, SNED, Alger, 1982, p 178.

و في المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 تم تصريح بإنشاء 450 ألف سكن منها 300 ألف حضري و 132 400 مسكن ريفي⁽¹⁾ . ولكن نفس الشيء، لم يتحقق الهدف، رغم الأموال التي خصصت للبناء ومساحة البناء. حيث لم يتم إنجاز سوى 135 ألف مسكن فقط، وفي المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 لم يتحقق سوى 64,70% مما برمج ليتم تسليم فقط 350 700 مسكن منها 204 700 حضري و 146 000 مسكن ريفي⁽²⁾.

ورغم ارتفاع عدد المساكن تبقى دائما غير كافية ولا تلبي حاجيات المواطنين، ولقد اكتسى هذا القطاع في السنوات الأخيرة صفة الصعوبة إن لم نقل الاستحالة، والسبب في ذلك نقص الأموال وعدم إنجاز المشاريع في أجلها المحدد. كل هذا جعل قطاع السكن يعرف أزمة حادة.

إن حظيرة السكن ارتفعت إلى 3 807 000 مسكن أي ما يعادل احتلال السكن بـ 7,56 شخص في المسكن الواحد سنة 1995، رغم مساهمة الدولة في الاستثمارات الكبيرة في مجال الترقية والتسيير العقاري - إن ذلك لم يستطع تحقيق الأهداف الموجودة مما أثر على حياة المواطنين - ولهذا فإن مشكل السكن لازال مطروحا على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا طبعا نتيجة الاختلال بين عدد السكان ونموهم وعدد المساكن وتطور إنجازها.

ففي 1966 بلغ عدد السكان حوالي 11 908 000 ساكن وكان عدد المساكن يقرب من 1 908 000 مسكن أي ما يعادل 6,77 شخص في المسكن الواحد بينما في التعداد الثاني 1977 بلغ هذا المعدل 7,7 شخص في المسكن الواحد⁽³⁾ وكان مرد هذا الارتفاع عدم التوازن بين التطور الذي عرفه عدد السكان أمام عدد المساكن، كما أن هناك أوضاع خاصة لبعض العائلات حيث يمكن أن تصل إلى

¹ - IBID, P180

² - وزارة السكن، وثيقة تبين تطور بعض مؤشرات السكن، طلب / تسلم / أفاق 1996، الجزائر، السنة والصفحة غير مذكورين.

³ - Boubekeur (S). *L'habitat en Algérie*, Presses universitaires, Lyon, France, 1986, p 39.

9 - 11 شخص في المسكن الواحد خاصة في الجزائر العاصمة (1)، أما في تعداد 1987 وصل عدد السكان إلى 23 389 420 نسمة وارتفع عدد المساكن إلى 812 050 مسكن أي بمعدل احتلال 7,55 شخص للمسكن. إلا أنه انخفض بنقطة واحدة في التعداد الأخير حيث وصل إلى 6,54 شخص لكل مسكن مع ذلك يبقى دائما مرتفعاً.

إن هذا المعدل لا يعكس الفوارق البارزة وعليه فإن المعدل يفوق 10 بالنسبة لـ 20 مليون نسمة ويصل إلى 3,9 بالنسبة لـ 7 ملايين شخص، هذا يدل على التدهور التام لقطاع السكن في الجزائر.

وما يمكن قوله عن تأثير الانفجار الديموغرافي الذي عرفته الجزائر في سنوات الستينيات والسبعينيات كان تأثيره وخيما على أزمة السكن حيث أن عدد السكان تضاعف بثلاث مرات ما بين التعداد الأول والأخير 1966 - 1998 أي من 12 مليون إلى 30 مليون، بينما حظيرة السكن تضاعفت مرتين فقط في نفس الفترة أي من 1 908 000 مسكن إلى 4 053 493 مسكنا وبهذا بقيت كثافة المسكن مرتفعة 6,77 شخص و7,55 في تعداد 1998. ورغم انجاز حوالي 768 000 مسكن ما بين 1998-2003 وانخفاض نسبة شغل المسكن الواحد من 5,79 شخص في 1998 إلى 5,54 شخص سنة 2003 إلا أن عدد الساكنات لا زالت تعرف عجزا مقارنة مع النمو السكاني حيث بلغ عدد الساكنات سنة 2003 حوالي 5 793 300 شقة لعدد سكان مقدر بـ 32 000 000 نسمة (2).

ج- في الفئة السكانية النشطة :

لقد وفر حوالي 868 000 منصب شغل في مجال الخدمات والصناعة ما بين

¹ - IBID, p 39.

² - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، المرجع السابق، ص 64.

79 - 1986⁽¹⁾. وفي هذه الفترة طرح العنصر السكاني كمشكل معرقل للنمو الاقتصادي، فالجزائر حسب هرمها السكاني تحتاج 200.000 منصب شغل كل عام لكن ماذا يمثل هذا العدد أمام الأرقام الفاجعة التي يقدمها لنا الديوان الوطني للإحصائيات.

أما في المخطط الخماسي الثاني أي في الفترة التي عرفت الركود الاقتصادي نتيجة الأزمة البترولية وضعف مرد ودية الجهاز الإنتاجي، كما عرفت تحولا في النظام الاقتصادي فأصبح فتح مناصب الشغل جد صعب إن لم نقل أمرا مستحيلا، حيث انخفضت نسبة الاستثمارات التي سجلت نموا ضعيفا جدا قدر بـ 1% وانخفض عدد مناصب الشغل الجديدة بمعدل 75.000 منصب كل سنة. وخلال نفس المرحلة ظهرت بوادر طرح مسألة الارتفاع المفرط لعدد عمال المؤسسات للنقاش وشرع في تنفيذ إجراءات تقليص عدد العمال. وفي ظل هذه الظروف ازدادت البطالة تقاعضا وأصبح من الضروري تسطير برامج خاصة للحد من انتشارها لا سيما عند الشباب الذين تأثروا كثيرا بالبطالة حيث بلغت نسبة البطالة في سنة 2001 للشباب الأقل من 25 سنة حوالي 46.53% في المناطق الحضرية⁽²⁾.

و في هذا السياق شكلت المتغيرة الديموغرافية عرقلة حقيقية نظرا لأن وتيرتها وهيكلتها واصلت في تأثيراتها على مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. لهذا حرصت الجزائر كل الحرص على ضرورة التحكم في النمو الديموغرافي وبهذا فقد تقرر إدخال البرامج الديموغرافية ضمن سياسة شاملة للسكان في سنوات التسعينات. وكذا مخطط الإنعاش الاقتصادي، وبهذا بلغ عدد

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول التنمية البشرية 1998، المرجع السابق، ص 91.

² - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الأول من سنة

2003، الدورة 23، الجزائر، نوفمبر 2003، ص 157.

مناصب الشغل التي ثم إنجازها في إطار السياسات العمومية خلال السداسي الأول من سنة 2003 حوالي 3000000 منها 118715 دائم.

إن الفئة السكانية النشطة 15 - 64 سنة، في تطور كبير حيث وصلت إلى حوالي 13.500.000 نسمة في 1990 وستصل إلى حوالي 30.000.000 نسمة سنة 2020 وهو ما يساوي عدد سكان الجزائر سنة 2000. وفي المقابل كانت نسبة التوظيف قليلة جدا في التسعينات، فالتوظيف بالمناصب الدائمة لم يتعد 7% من الطلبات المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل بينما تجاوزت المناصب غير الدائمة 72% (1) من مجموع الوظائف.

د- في إعالة السكان :

لقد ارتفعت الواردات الخاصة بالاستهلاك منذ الاستقلال إلى غاية 1984 وهذا لسدّ أفواه الزيادة السكانية السريعة التي عرفتها البلاد آنذاك حيث قدرت بـ 1,6 مليار دج سنة 1967 و 14,5 مليار دج سنة 1983 (2).

ومن ناحية أخرى ارتفعت نسبة الإعالة في الجزائر من تعداد إلى آخر نتيجة ارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل التشغيل، لهذا عرفت ظاهرة الفقر تطورا سريعا خلال العشرية الممتدة ما بين 1988-1998، فحسب التحقيقات حول الاستهلاك ومستوى معيشة الأسر، التي قام به الديوان الوطني للإحصائيات في 1988-1995، أوضح أن هناك 14% من المجتمع الجزائري يعيشون تحت مستوى الفقر ويمكن تقديره على أساس ثمن الاستهلاك الغذائي والخدمات بمبلغ 311

¹ - الديوان الوطني للإحصائيات. تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في سنة 1995، الجزائر، نوفمبر 1995، ص 51.

² - Ministère de la Planification et de l'Aménagement du Territoire. Deuxième Plan Quinquennal 1985 - 1989, Rapport Général, Alger, Janvier 1985, p 25.

دولاراً سنوياً للفرد الواحد (1).

وحسب إحصائيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES، فإن الدخل في متوسطه لكل ساكن انخفض من \$2800 سنة 1987 إلى 1350 سنة 1997 وهو متوقف إلى حد الآن، وفي المقابل انخفضت القدرة الشرائية من \$4500 لكل ساكن إلى \$2000 في هذه الفترة، فإذا اعتبرنا أن مستوى الفقر يتحدد عند 500 دولاراً أمريكياً وهو المقياس العالمي فإن عدد سكان الجزائر الذين يصلون إلى أقل من هذا الحد كان 8,7% سنة 1987 وارتفع إلى 26% أي 4/1 السكان / 7 ملايين نسمة في 1997(2).

إن ظاهرة الفقر لم تعد تمس فقط البطالين وعديمي الدخل، بل مست أيضاً الأجراء الذين تدهورت قدرتهم الشرائية بفعل غلاء المعيشة. كما يبينه لنا الجدول التالي.

جدول رقم 02- : نسبة تطور المداخيل والأسعار في الجزائر ما بين 1990-1995

السنة	1990	1991	1994	1995
المؤشر	تطور المداخيل %	تطور الأسعار %		
	15	29,5	27,4	19,3
	23,8	33,2	31,5	28

Source: (N) Dekkar et autre. La démographie Algérienne face aux grandes questions de société. CENEAP, FNUAP, Alger, Mai, 1999 p 61.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998، الدورة 12، الجزائر، نوفمبر 1998، ص 86.

² - N. DEKKAR et autres. opcit, p 61.

وبهذا ظهرت عدة أمراض ناتجة عن الفقر مثل عودة ظهور مرض السل من جديد بعدما تقلصت نسبة انتشاره إلى وقت قريب، حيث انتقل في ظرف 3 سنوات فقط من 32 حالة لكل 100.000 ن في 1993 إلى 43 حالة لكل 100.000 ن في 1996⁽¹⁾.

إن عملية الافتقار مست شرائح واسعة من المجتمع ولاسيما منها التي لها دخل ثابت - الأجراء والمتقاعدون - فزاد تفاقم الوضعية الصحية وإن كانت الحالة الصحية للسكان تبدو مرضية عموما، غير أن الصعوبات التي يعاني منها الفقراء في مجال العلاج والتدهور الكبير في الخدمات الصحية بالقطاع العمومي يؤدي إلى تفاقم هذه الظاهرة، فالتحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات حول الأسرة 1998 بين أن 3/2 الأسر استدانّت لسدّ النفقات اليومية من غذاء وأدوية.

إلا أنه مع دخول الألفية الحالية وبفضل مخطط الإنعاش الاقتصادي انخفضت نسبة السكان اللذين يتحصلون علي دولارا واحدا كمعدل للقدرة الشرائية في اليوم من 1,9 % إلى 1% ما بين 1990-2000⁽²⁾.

هـ - على التوزيع الجغرافي للسكان :

يتوزع سكان الجزائر البالغ عددهم في تعداد 1998 بـ 29.272.343 نسمة على مساحة من الأراضي تصل إلى 2.381.741 كلم² (3) ويتباين هذا التوزيع تباينا شديدا من ولاية لأخرى بل حتى داخل نفس الولاية، فبعض المناطق يتكتف السكان بها والأخرى تكاد تخلو منهم.

وكقاعدة عامة فإن توزيع السكان في الجزائر يعد توزيعا غير متساو سواء

¹- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول التنمية البشرية 1998، المرجع السابق، ص 162.

²- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة 25، الجزائر، ديسمبر 2004، ص 112.

³- بوريمة سمير. أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، السنة غير مذكورة، ص 2.

في التوزيع الجغرافي أو من حيث الكثافة السكانية (136) عبر مختلف التعدادات السكانية.

هذه الكثافة عرفت ارتفاعا كبيرا خاصة بين تعدادي 1966-1977 و 1977-1987 وهذا لتعرض الجزائر للانفجار الديموغرافي الذي حل بها بعد الاستقلال من جراء انخفاض معدل الوفيات وارتفاع معدل الولادات، وبالتالي ارتفعت الكثافة السكانية بـ 7,29 نسمة في الكلم² الواحد بين تعدادي 1966-1998.

لقد طرحت وتيرة كثافة السكان في المدن خلال السنوات القليلة الماضية، مشاكل عديدة سواء متعلقة بنوعية المعيشة في المناطق الحضرية أو بالبيئية، ورغم أن الكثافة السكانية في الجزائر والمقدرة بـ 12,29 نسمة في التعداد الأخير و 13,27 نسمة في الكلم المربع الواحد في سنة 2003 قليلة، إلا أن تزايد سكان المدن ساعد على ظهور ضغوطا ديموغرافية على مستوى المدن والذي أدى إلى تزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية وخلق مشاكل اجتماعية، ثقافية، اقتصادية جمة وبالفعل فبينما قدر معدل النمو الديموغرافي في المتوسط 3% ما بين 1966-1977 ارتفع عدد سكان المدن بنسبة 5,10% فقط، في حين لما انخفض معدل النمو إلى أقل من 2% ما بين تعدادي 1987-1998 ارتفع عدد سكان المدن بنسبة 9,98% أي ضعف المرحلة الأولى، كما يبينه لنا الجدول التالي.

جدول رقم 03- : نسبة السكان المقيمون في التجمعات السكانية والمناطق المبعثرة عبر مختلف التعدادات السكانية.

1998	1987	1977	1966	السنة حالة السكان
80,80	70,82	61,20	56,10	السكان المقيمون في تجمعات سكانية

19,20	29,18	38,80	43,90	السكان المقيمون في مناطق متبعثرة
100	100	100	100	المجموع

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة 19، الجزائر، نوفمبر 2001، ص 74.

و- في مجال الصحة :

توصي المنظمة العالمية للصحة على توفير نسبة طبيب واحد لكل 1.000 نسمة من أجل ضمان التغطية الطبية المرضية للسكان. ويبدو أن نسبة طبيب واحد لكل 1003 نسمة في الجزائر تندرج ضمن هذا المعيار غير أن هذه النسبة لا تبرر التوزيع الغير عادل للأطباء عبر مختلف ولايات الوطن.

عرفت الجزائر ارتفاع نسبة التغطية الطبية للسكان رغم نقص بعض الاختصاصات في بعض الولايات والدوائر، حيث انتقل نصيب كل طبيب واحد من 562 7 نسمة سنة 1970 إلى 962 نسمة سنة 1999، والصيادلة من 648 40 نسمة لكل صيدلي إلى 6.511 نسمة لكل صيدلي في نفس الفترة وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي.

جدول رقم 4- : تطور نسبة تغطية السكان بالأطباء من سنة 1970 إلى 1999

نصيب السكان من كل طبيب	نصيب السكان من كل صيدلي	نصيب السكان من كل طبيب
من كل طبيب أسنان		

52 192	40 648	7 562	1970
30 696	27 978	5 675	1974
18 283	18 828	3 948	1977
11 038	16 892	2 193	1980
8 700	16 474	1 746	1984
3 901	13 133	1 200	1988
3 391	9 958	1 034	1991
3 542	8 028	1 066	1994
3 645	7 389	1 033	1996
3 704	6 511	962	*1999

Source : ONS. *Rétrospectives statistiques 1970 – 1996*, Alger, 1999, p p 37-38- 39.

* المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الدواء أرضية من أجل مشروع نقاش اجتماعي، الدورة العامة 19، الجزائر، نوفمبر 2001، ص 88.

و بهذا نلاحظ تطورا مستمرا وملموسا في نسبة التغطية بمستخدمي الصحة حيث نلاحظ أن التفاوتات الجهوية في هذا الميدان قد خفت حدتها بشكل معتبر فيما يخص الأطباء العاملين، الصيادلة وأطباء الأسنان. إلا أنه في مجال الأطباء المختصين فلا تزال الفروق الجهوية في توزيعهم واضحة وضوح الشمس، فالولايات الثلاث الكبرى في الجزائر-وهران، قسنطينة - يتركز بها لوحدها 53% من الأطباء الاختصاصيين في القطاع العام و34% في القطاع الخاص (1)، كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم 05- : توزيع الأطباء بنوعيهما العام والخاص، وكذا أطباء الأسنان والصيادلة في مختلف نواحي الوطن في 1997.12.31.

¹- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول التنمية البشرية 1998، المرجع السابق، ص 41.

نوع الاختصاص المنطقة	أطباء الأسنان	أطباء عامون و مختصون	صيادلة
الوسط	3 529	12 510	1 485
الشرق	2 095	7 431	1 296
الغرب	1 785	6 369	935
الجنوب الشرقي	414	1 479	237
الجنوب الغربي	143	555	68
مجموع الوطن	7 966	28 344	4 022

Source : Ministère de la Santé et de la Population. Statistiques sanitaires, année 1997, Direction de la Planification, Alger, Sep. 1998, p 7.

وبهذا نلاحظ فوارق في نسبة التغطية الصحية حسب الولايات بالأطباء العاملين والخواص حيث تراوحت سنة 2001 من طبيب واحد كل 395 ساكن بالجزائر العاصمة إلى طبيب واحد لكل 2589 ساكن بولاية الجلفة و من أخصائي واحد كل 860 ساكن بالجزائر العاصمة إلى أخصائي واحد كل 17800 ساكن بتسمسليت (1).

لقد تضاعف عدد الأطباء العاملين بـ 11,5 مرة في الفترة الممتدة ما بين 1969 – 1989 بينما تضاعف عدد السكان بـ 1,9 مرة، كما تضاعف عدد جراحي الأسنان بـ 30 مرة والصيادلة بـ 5,1 مرة.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2003 الدورة العامة 25، الجزائر، ديسمبر 2004، ص 57.

نعم، لازلنا نتخبط في مشاكل صحية جمة في الجزائر، رغم أن الجزائر بذلت مجهودات في هذا المجال، أي مجال تغطية الهياكل والإطارات الصحية حيث نلاحظ أنه منذ سنة 1973 وهي سنة الانطلاق الفعلي للصحة في الجزائر أعلنت مجانية العلاج.

ومع مطلع التسعينات ألغي الدعم المالي لأسعار الأدوية وأصبح العلاج نصف مجاني تقريبا في القطاعات العمومية، وتطورت المنظومة الصحية التابعة للقطاع الخاص، مما نجم عنه نظاما علاجيا متباينا، أحدهما ناجع تستفيد منه الفئات الأكثر يسرا وثراء، والثاني أقل جودة للفئات الأقل غنى. فالتعديل الهيكلي على المستوى الصحي للسكان ظهر جليا وذلك من خلال عودة الأمراض المعدية كالكوليرا والتيفويد.

إن التصاعد المستمر في أسعار الدواء والمستهلكات والتجهيزات سبب عدم التحكم في الأسعار ومراقبتها وكذلك للفرق الكبير بين مستوى التعويض من طرف الضمان الاجتماعي والتكلفة الحقيقية للخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، وغياب تقييم التكاليف والأسعار المرجعية للخدمات الصحية، فزاد من صعوبة العلاج خاصة عند الطبقات المحرومة، وهذا هو السبب في ارتفاع معدل الوفيات الخام بالجزائر إلى حد اليوم، رغم أن التنبؤات كانت ترى أنه سينخفض إلى 4,4% مع حلول سنة 2000.

و بعد التسعينات انتقلت إلى أضعاف ما كانت عليه في الثمانينات حيث أصبح يدفع مبلغا ماليا للإقامة في المستشفى والمحدد بـ100 دج لليلة الواحدة، زيادة على مصاريف الدواء الغير متوفر في المستشفيات من أشعة والدواء الذي تقوم عليه التحاليل... الخ، مما يضطر بالمرضى لإجرائها خارج المستشفى عند بعض الخواص، وهي بذلك ليست في متناول الجميع مما يؤثر سلبا على صحة

المواطنين.

وملخص كل ما جاء هو أن المشكلة الصحية للأسرة في الجزائر ترتبط كثيرا مع الحالة الاقتصادية والمستوى المعيشي وحالة السكن وظروف البيئة المناخية ومقتضيات الحياة ونوعها كما وكيفا وقلة عدد المستشفيات والوحدات الصحية والعلاجية وضعف الرقابة الطبية وسوء توزيع الهياكل البشرية والمادية للصحة على التراب الوطني مما ترتب عنها كلها سوء الحالة الصحية للمواطنين، وعلى سبيل المثال فمن ضمن مجموع الأمراض المصرح بها في 1999 احتل مرض السل المرتبة الأولى بنسبة 38% تلتها الأمراض المتنقلة عن طريق المياه بنسبة 18,13%، هذه الأخيرة التي شكلت إحدى أسباب الوفيات، وما يمكن قوله هو أن الأوبئة المعلن عنها في هذه السنة عرفت تقلصا ملحوظا مقارنة بنسبة 1997 إذ انتقلت من 66 044 حالة إلى 102 44 حالة.(1)

Y

1- بوريمة سمير. أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، السنة غير مذكورة.

التقرير الوطني للندوة الدولية للسكان والتنمية، القاهرة من 5 – 13 سبتمبر 1994، الجزائر، 1994.

2- الديوان الوطني للإحصائيات. الجزائر بالأرقام، رقم 28، الجزائر، 1998.

3- الديوان الوطني للإحصائيات. الجزائر بالأرقام، رقم 31، الجزائر، 2002.

4- الديوان الوطني للإحصائيات. الجزائر بالأرقام، رقم 32، الجزائر، 2003.

5- الديوان الوطني للإحصائيات. تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الدواء أرضية من أجل نقاش اجتماعي، الدورة العامة

19، الجزائر، نوفمبر 2001، ص 80.

سنة 1995، الجزائر، نوفمبر 1995.

6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الدواء أرضية من أجل نقاش اجتماعي، الدورة العامة 19، الجزائر، نوفمبر 2001.

7- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998، الدورة 12، الجزائر، نوفمبر 1998.

8- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول المنظومة التربوية، الجزائر، أكتوبر 1993.

9- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، الدورة 13، الجزائر، ماي 1999.

10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة 19، الجزائر، نوفمبر 2001.

11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2003، الدورة العامة 2519، الجزائر، ديسمبر 2004

12 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة 25، الجزائر، ديسمبر 2004.

13- وزارة السكن، وثيقة تبين تطور بعض مؤشرات السكن، طلب/تسلم/أفاق 1996، الجزائر، السنة والصفحة غير مذكورين.

14- BENMATTI Nadir Abdellah. L'habitat du tiers monde cas l'Algérie, SNED, Alger, 1982.

15- DEKKAR (N) et autres. La démographie algérienne face aux grandes questions de société, CENEAP, FNUAP, Alger, Mai 1999.

16- GUEND Abdelhane. La population de l'Algérie évolution passée et perspectives d'avenir, OPU, Alger, 1994.

17- Ministère de la Planification et de l'Aménagement du Territoire. Deuxième Plan Quinquennal 1985 – 1989, Rapport

Général, Alger, Janvier 1985.

18- Ministère de la Santé et de la Population. Statistiques sanitaires, année 1997, Direction de la Planification, Alger, Sep. 1998.

19- ONS. « Démographie algérienne 2003 », in **Données Statistiques**, n°398, Alger, Juin 2004.

20- ONS. « Démographie algérienne », in **Données Statistiques**, n°188, Alger, Nov. 1993.

21- ONS. « Démographie, projections de populations 1990 – 2010 », in **Collections Statistiques**, n°66, Alger, 1994.

22- ONS. Alger en quelques chiffres, Alger, 1988.

23- ONS. Rétrospectives 1970 – 1996, Alger, 1999.

24- ONS. Rétrospectives statistiques 1970 – 1996, Alger, 1999.

25- S. Boubekour. L'habitat en Algérie, Presses universitaires, Lyon, France, 1986.